IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (1): 373-386

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Rashed Supa Salam. Measuring and analyzing the impact of oil revenues on the growth of the Iraqi economy during the period (2005-2023). ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2025) 15 (1):373-386.**

Measuring and analyzing the impact of oil revenues on the growth of the Iraqi economy during the period (2005-2023)

Supa Salam Rashed[1]

[1] *Head of Department of International Trade - College of Commerce / University of Sulaimani, Sulaimani, Iraq*

supa.rashed@univsul.edu.iq [1]

Abstract: Oil revenues constitute a fundamental component of Iraq's economic structure, serving as the primary source of public revenues and playing a pivotal role in shaping the trajectory of the country's economic growth. Since the discovery of oil in Iraq in the early 20th century, this resource has become the cornerstone of national income and the most significant source of foreign currency. During the period covered by this study, oil revenues accounted for more than 84% of total public revenues. However, the contribution of these revenues to fostering economic growth has remained relatively limited.

In this context, this research aims to evaluate and analyze the impact of oil revenues on Iraq's economic growth during the period 2005–2023. To achieve this objective, the study adopted a descriptive-analytical approach alongside quantitative analysis using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results revealed a positive relationship between oil revenues and economic growth, where a 1% increase in oil revenues leads to a 0.72% increase in GDP. However, in the long term, this effect diminishes to 0.61%.

Based on these findings, the research presents several recommendations, most notably the necessity for the Iraqi government to diversify national income sources and reduce overreliance on oil revenues. Additionally, it emphasizes the importance of implementing well-designed fiscal and monetary policies to effectively manage oil revenues. Finally, a long-term strategy for managing oil wealth should be adopted to ensure sustainable economic growth.

Keywords: Oil revenues, GDP, economic growth, forecasting.

قياس و تحليل اثر العوائد النفطية في نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٣)

د.سوپا سلام رشيد[1]

[1] *رئيس القسم التجارة الدولية-كلية التجارة/ جامعة السليمانية، السليمانية، العراق*

المستخلص: تشكل العوائد النفطية عنصرًا أساسيًا في الهيكل الاقتصادي للعراق، إذ تُعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وتلعب دورًا محوريًا في توجيه مسار النمو الاقتصادي في البلاد. منذ اكتشاف النفط في العراق من

أوائل القرن العشرين، أصبح هذا المورد الدعامة الأساسية للدخل القومي والمصدر الأهم للعملة الأجنبية. وخلال الفترة المشمولة بالدراسة، مثلت الإيرادات النفطية أكثر من ٨٤٪ من إجمالي الإيرادات العامة. ومع ذلك، ظلت مساهمة هذه العوائد في تعزيز النمو الاقتصادي محدودة نسبيًا.
في هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى تقييم وتحليل تأثير العوائد النفطية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة(٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٣)،ولتحقيق هذا الهدف، تم تبني المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب التحليل الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، لقد أظهرت النتائج بوجود علاقة إيجابية بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي؛ حيث إن زيادة العوائد النفطية بنسبة ١٪ تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٧٢٪)، ولكن هذا التأثير في المدى الطويل سينخفض الى (٠,٦١٪)على المدى الطويل.
بناءً على هذه النتائج، يقدم البحث عددًا من المقترحات، أبرزها: ضرورة سعي الحكومة العراقية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد المفرط على العائدات النفطية. بالإضافة إلى اتباع سياسات مالية ونقدية مدروسة لإدارة الإيرادات النفطية بشكل فعّال، وأخيرًا يجب تبني استراتيجية طويلة الأمد لإدارة الثروة النفطية بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، التنبؤ.

Corresponding Author: E-mail: supa.rashed@univsul.edu.iq

المقدمة

يُعدُّ القطاع النفطي العمود الفقري للاقتصاد العراقي، حيث تعتمد الدولة بشكل كبير على العوائد النفطية لتأمين الإيرادات العامة. منذ بدايات القرن العشرين، واجه العراق العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية التي كان لها أثر ملموس على مسار نموه الاقتصادي. وفي ظل هذا الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية، أصبحت العوائد النفطية المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، حيث تشكِّل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية.
تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر العوائد النفطية على نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٢٣، وهي فترة ذات أهمية خاصة، إذ شهدت تغيرات ملحوظة في أسعار النفط العالمية إلى جانب صدمات اقتصادية ناتجة عن الحروب، والإرهاب، والتحديات السياسية والاقتصادية المحلية. تنبع أهمية الدراسة من الحاجة إلى تحليل العلاقة بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي وتقييم مدى تأثيرها في ظل هذه المتغيرات.
يرتكز البحث على تحليل بيانات العوائد النفطية والناتج المحلي الإجمالي للعراق، مع التركيز على دراسة تأثير تقلبات العوائد النفطية على الأداء الاقتصادي. كما سيُسلط الضوء على مدى كفاءة استغلال الموارد النفطية لتحقيق النمو الاقتصادي. وبذلك، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى معمقة تسهم في تحسين إدارة العوائد النفطية وتعزيز دور القطاعات غير النفطية في دعم الاقتصاد الوطني.
عبر التحليل التجريبي، يسعى البحث إلى تقديم فهم علمي ودقيق للعلاقة المعقدة بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، ومن المتوقع أن تسهم نتائجه في تقديم توصيات قيّمة لصنّاع السياسات والاقتصاديين لتحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز استدامة النمو.

اولاً: مشكلة البحث:

تواجه الاقتصاديات المعتمدة على العائدات النفطية، ولا سيما العراق، تحديات كبيرة تتعلق بتقلبات أسعار النفط العالمية وتأثيرها الملحوظ على استقرار الاقتصاد الوطني. ومن هنا تنبثق مشكلة البحث؛ حيث إنه على الرغم من أن العائدات النفطية في العراق خلال فترة الدراسة تشكل أكثر من ٨٠٪ من الإيرادات العامة، إلا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي لم يكن بالمستوى المطلوب.

ثانياً: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط التالية:
١. **فهم العلاقة بين النفط والنمو الاقتصادي:** يسعى البحث إلى توضيح العلاقة بين تقلبات العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، مما يساعد صناع القرار على استيعاب تأثير العوائد النفطية على مختلف القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو.
٢. **تقييم السياسات الاقتصادية:** يسهم البحث في تحليل وتقييم السياسات المالية والاقتصادية التي تبنتها الحكومة العراقية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٣ في التعامل مع العوائد النفطية.
٣. **التنبؤ بمسار النمو الاقتصادي:** استنادًا إلى البيانات المتوفرة، يقوم البحث بالتنبؤ بمسار النمو الاقتصادي في العراق للفترة الممتدة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٣٣.
٤. **التنوع الاقتصادي:** يبرز البحث أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، من خلال تسليط الضوء على ضرورة تعزيز التنوع الاقتصادي.
٥. **الإسهام في الدراسات الاقتصادية:** يشكل البحث إضافة نوعية إلى الأدبيات الاقتصادية المتوفرة حول تأثير العوائد النفطية على النمو الاقتصادي، مما يجعله مرجعًا أكاديميًا مفيدًا للباحثين والمهتمين بمجالات الاقتصاد، الطاقة، والسياسات التنموية.

ثالثاً: هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تساهم في تعميق فهم العلاقة بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة الدراسة. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

١. تحديد طبيعة العلاقة بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، وذلك من خلال تحليل البيانات الاقتصادية المتاحة.
٢. قياس مدى تأثير العوائد النفطية على النمو الاقتصادي في العراق، باستخدام أساليب إحصائية وقياسية متقدمة.
٣. تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة العراقية في إدارة العوائد النفطية خلال مدة الدراسة ، وتقييم مدى فعاليتها في تعزيز النمو الاقتصادي.
٤. ايجاد حجم النمو الاقتصادي في السنوات القادمة وذلك من خلال استخدام التنبؤ بمسار النمو الاقتصادي في العراق للفترة الممتدة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٣٣.
٥. تقديم توصيات مستندة إلى نتائج التحليل، بهدف مساعدة صناع القرار في تطوير استراتيجيات أكثر تنوعاً واستدامة لتحقيق النمو الاقتصادي.

رابعاً: فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن العوائد النفطية في العراق تلعب دورًا إيجابيًا في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرضيات الفرعية

١. الفرضية الصفرية:(H_0)
لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العوائد النفطية والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٣.
٢. الفرضية البديلة:(H_1)
توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العوائد النفطية والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٣.

خامساً: نطاق وحدود البحث:

ينقسم إلى قسمين:
الحدود المكانية: تتمثل في الاقتصاد العراقي.
الحدود الزمنية: تشمل المدة من عام (٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٣). يتم تحديد هذه المدة بهدف دراسة الظروف التي شهدها الاقتصاد العراقي والتغيرات العديدة التي أثرت فيه.

سادساً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان العوائد النفطية و الناتج المحلي الاجمالي، و كذلك اعتمدت على الاسلوب القياسي لتفسير تأثير تلك العوائد في النمو الاقتصادي و التنبؤ بها حيث استخدمت البيانات الرسمية عن الاقتصاد العراقي، المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي والبنك الدولي باستخدام برنامج E-Views 9 .

سابعاً: هيكلية البحث:

لتحقيق أهداف البحث وإثبات فرضيته، يتكون البحث من مبحثين اساسيين، حيث يتناول في المبحث الأول الجانب النظري لمفهوم العوائد النفطية والنمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيهم، و يركز المبحث الثاني على قياس و التحليل التطبيقي للعوائد النفطية والنمو الاقتصادي في العراق خلال فترة البحث، ومن ثم يقوم بالتنبؤ بمسار الناتج المحلي الاجمالي للمدة "٢٠٢٤-٢٠٣٣"، وفي ختام البحث، يتم عرض جملة من الاستنتاجات والمقترحات التي تم التوصل إليها.

ثامناً: الدراسات السابقة:

يتناول هذا البحث عرض مجموعة محددة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث على النحو التالي :

- **(محمد، ٢٠٢٣):** تسعى هذه الدراسة الى تحليل اثر الصدمات النفطية(السلبية و الاجابية)على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية و المالية و النمو الاقتصادي في العراقي باستخدام الأسلوب التحليلي وبالاستناد الى بيانات السلاسل الزمنية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)،وقد توصلت الدراسة الى ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لايظهر حقيقة نمو الاقتصاد ، وإنما هو تراكم الاموال المتحصلة من ايرادات النفط (الريعية) التي توجة في غالبيتها الى موازنات تشغيلية ذات طابع انفاق استهلاكي.لذا اقترحت الدراسة الى رسم استراتيجية تضع نصب عينها ضرورة زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لتجنب الاثار السلبية الناتجة عن صدمات اسعار النفط.
- **(سعود و اخرون ٢٠٢٢):** تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٩) بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبيانات و كذلك المنهج الكمي لقياس اثر العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية،تم وصول هذه الدراسة الى ان اثر تقلبات اسعار النفط تظهر واضحاً في النمو الاقتصادي من خلال قناة الموازنة العامة في ظل غياب القطاعات الأخرى، لذا اقترح هذه الدراسة الى انشاء صندوق الثروة السيادي لمواجهة الصدمات السلبية الناتجة عن عدم استقرار

الاسعار النفط في الاسواق العاملية،والاستفادة من فائض إيرادات النفط الخام في حالة ارتفاع الأسعار من اجل عدم عجز الموازنة العامة.

- **(بلحاوى ، ٢٠٢١):** يهدف هذه الدراسة بالدرجة الاولى الى تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي في العراق، و توضيح اثر العواد النفطية و دورها في تحسين معدلات النمو، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي و باستخدام الاسلوب الكمي في قياس اثر العوائد النفطية على معدلات النمو الاقتصادي في العراق، وتم الوصول هذه الدراسة الى ان العوائد النفطية هى المصدر الرئيسي لتوليد الناتج المحلي الاجمالي، وتظهر بان العوائد النفطية تلعب دوراً رئيسياً في تحسين معدل النمو الاقتصادي، لذا اقتراح باستغلال العوائد النفطية بشكل يساعد على تحسين معدلات النمو الاقتصادي على المدى القريب من ثم ايجاد الحلول المناسبة للتنوع الاقتصادي على المدى البعيد.
- **(الغالبي و موسى، ٢٠١٩):** يسعى هذه الدراسة الى توضيح دور العوائد النفطية التي تشكل المصدر الرئيس لتمويل التنمية التي عجزت في تنمية القطاعات االصناعية و الزراعية لتنويع الاقتصاد طوال العقود الماضية عبر استخدام الاساليب القياسية، وخلصت الدراسة الى اثبات علاقة عكسية بين العوائد النفطية و معدلات نمو القطاعات الانتاجية(الصناعة التحويلية و القطاع الزراعي) التي شهدت تراجعاً كبيراً بنسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي،لذا اقتراحت هذه الدراسة للعمل على تحديد الأولويات للقطاعات الانتاجية في عملية النمو الاقتصادي، وبناء قاعدة اساسية للأقتصاد من خلال التحول في هيكل الانتاج بالقدر الذي يخلص الاقتصاد من الاعتما على المورد الواحد(النفط)لتنويع الاقتصادي.
- **(الشمري و جياد ٢٠١٨):** حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين العوائد النفطية و التنمية المستدامة من خلال بيان مدى الترابط بين عوائد النفطية من ناحية وطريقة إدارة هذه العوائد من ناحية أخرى، واستخدمت هذه الدراسة اساليب الكمي من خلال تقدير نماذج قياسية لتوضيح أثر العوائد النفطية في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، وتم الوصول هذه الدراسة بان هناك تناقض في مسيرة العراق التنموية إذ افضت العوائد الخيالية ولم يتمكن العراق من استغلال هذه الثروة وتحقيق عملية الاستقرار فبقيت التنمية مرهونة بالعوائد النفطية وتقلباتها المستمرة، لذا اقترح الدراسة ضرورة انتهاج خطط استراتيجية طويلة المدى تتولى عملية التنموية رسمها ومتابعة تنفيذها السلطة السياسية في البلد لغرض استغلال ايرادات النفطية في تمويل الانشطة الاستثمارية التي تسهم في تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات المختلفة بما فيها القطاع النفطي، مع التركيز على ضرورة ان تكون هذه الخطط مستقرة لاتتغير مع تبدل الحكومات.

في ضوء عرض ومناقشة الدراسات السابقة نستنتج بان كثير من الدراسات سعى لتوضيح اثر العوائد النفطية في النمو الاقتصادي في العقود الماضية، ولكن هذا البحث فبالرغم من تناول اثر العوائد النفطية في النمو الاقتصادي لوقتنا الحالي تم التنبؤ بمسار النمو الاقتصادي للسنوات القادمة من(٢٠٢٤ إلى ٢٠٣٣).

المبحث الاول
الاطار النظري للعوائد النفطية و النمو الاقتصادي

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المعتمدة على العوائد النفطية و يمتلك كافة خصائص الاقتصاد النفطي احادى الجانب، والبعيد كل البعد عن التنوع الاقتصادي مما يجعله عرضه للتاثير بالتقلبات و الصدمات التي تحدث في الاسواق النفطية و تؤثر بشكل كبير على اقتصاده وتؤثر على عملية النمو الاقتصادي في البلد.لذا هذا المبحث يسعى الى توضيح المفاهيم حول العوائد النفطية و النمو الاقتصادي من خلال استخدام الناتج المحلي الاجمالي و العلاقة الاقتصادية بينهما من خلال الفقرات الاتية:

اولاً: مفهوم العوائد النفطية و العوامل المؤثرة فيها

١ـ مفهوم و تعريف العوائد النفطية:

إن الحكومات التي تمتلك موارد نفطية تحصل على ايرادات عامة اكثر من الدول التي لاتوجد لديها موارد نفطية، وتزداد عوائد النفطية عندما ترتفع انتاج و أسعارالنفط وبالتالي لديها اثر إيجابي على الدول المصدرة للنفط **(Haider,et.al.,2021:1).**
لذا يمكن تعريف هذا بالعوائد المالية التي تحصل عليها البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي وان حجم العوائد النفطية يتناسب طردياً مع ارتفاع وانخفاض أسعار النفط ومستوى الإنتاج فباجتماع الأمورالمذكورة تزداد و تنخفض العوائد النفطية**(داود، ٢٠١٦ : ١٠٥٣).** ويمكن تعريف العوائد النفطية ايضاً بأنها العوائد المالية التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط(الخام ومشتقاته) كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الناضب المملوك للمجتمع**(محمد، ٢٠١٤:٩٥)**
بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية "تلك الايرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم وذلك مقابل انتاج وتصدير ثروة طبيعية وهو النفط وتحصل مقابل ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد" **(عبد الخضر،١٩٩٩: ٦١).**
تشكل العوائد النفطية نسبة كبيرة في الاقتصادات البلدان التي تعتمد بشكل كبير جداً على عائدات النفط لأنها تمثل عصب النمو الاقتصادي ومصدراً مهماً من مصادر الناتج القومي الإجمالي،ويمكن القول بأن العائدات النفطية بشكل عام لها آثار ايجابية وأخرى سلبية وهذه الآثار يرجع سببها إلى مستوى إدارة العائدات النفطية،فإن كانت الإدارة ناجحة وذات خطط استراتيجية وطنية ومستقبلية فإن الآثار سوف تكون ايجابية،وتكون سلبية إذا كانت الإدارة ذات مستوى محدود وغير بعيد المدى في إدارة العوائد النفطية واستثمارها، ويكون واجبها فقط توزيع تلك العائدات على المواطنين مقابل كسب ولاءهم وبالتالي تضمن استمرارها

بالسلطة،فهي بذلك عملت على قطع العلاقة بين تيار العوائد النفطية التي تؤول للدولة وبين الجهد أو تحمل المخاطر**(جميل وبختيار ، ٢٠٢٢ :٣٠٧).**

٢ -العوامل المؤثرة في العوائد النفطية:

تؤثر العوائد النفطية بجملة من العوامل منها ذات اثر المباشر ومنها ذات اثر غيرمباشر ويختلف حجم ونوع التأثير حسب نوع العلاقة سواء كانت علاقة عكسية أم طردية ولذا يمكن ان نبين هذه العوامل بالنقاط التالية:

أ- اسعار النفط الخام: ترتبط اسعار النفط الخام بعلاقة طردية قوية ويكون تأثيرها مباشر على حجم الإيرادات النفطية.

ب - الطاقة الانتاجية والتصديرية: يكون أثرها مباشر وارتباطها بعلاقة طردية قوية مع حجم العوائد النفطية.

ج- التضخم: يرتبط بعلاقة عكسية قوية ويكون تأثيره مباشر على حجم العوائد النفطية.

د- سعر الصرف: يرتبط بعلاقة طردية قوية وغير مباشرة مع حجم العوائد النفطية.

هـ- النشاط الاقتصادي: تكون العلاقة بين النشاط الاقتصادي والعوائد النفطية طردية قوية وغير مباشرة **(خليل وابراهيم، ٢٠١٨:٢٧٨)**

و- الاحتياطات النفطية: يعد حجم الاحتياط النفطي احد العوامل المحددة لحجم العوائد النفطية بشكل طردي، اذ ان اكتشاف احتياطيات جديدة يمكن استخراجها بكلف ميسرة ينسجم مع مستوى اسعار النفط في الخام فضلا عن التطوير والتجديد تودي الى رصد حقول جديدة لم يتم استغلالها سابقا او بكامل من شانها ان تؤدي الى ارتفاع حجم الايرادات النفطية وذلك من خلال خفض تكاليف الاستخراج التي تودي الى زيادة في العوائد الثروة النفطية **(عبدالحميد، ٢٠١٥:٣١٢).**

ز- القرار السياسي: يلعب القرار السياسي دوراً مهماً في تحديد حجم الايرادات النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الاخرى ويتماشا طردياً مع حجم العوائد النفطية. حيث يسهم القرار السياسي في زيادة او تقليص انتاج النفط بالتالي بالارتفاع او انخفاض حجم العوائد النفطية. **(نشور،٢٠١٢: ٥).**

ح- عوامل اخرى: يرتبط بعلاقة عكسية مع الاحداث التي تواجه الدول العالم مثل (انتشار فيروس كرونا، الازمة المالية العالمية حروب و عدم استقرار...الخ)

٣- الاثار الاقتصادية للعوائد النفطية:

هناك جملة من الاثار الاقتصادية للعوائد النفطية سواءً سلبية او اجابية يمكن تلخيصها خلال النقاط التالية: **(الغالبي و موسى،٢٠١٩:٥٧)**

أ- تعد العوائد النفطية المصدر الرئيسي لتوفير رؤوس الاموال الضرورية لتمويل مشاريع وبرامج وخطط التنمية الاقتصادية دون اللجوء الى فرض الضرائب على الافراد او اللجوء للاقتراض او الاستدانة من الخارج.

ب- يسهم في احداث نهضة صناعية وزراعية وخدمية في الدول التي تنتج لها تلك العوائد.

ج- تعد العوائد النفطية المصدر الرئيسي للحصول على العملات الاجنبية لاستيراد السلع والخدمات التي لا يمكن الحصول عليها من الاسواق المحلية.

د- من ناحية اخرى فان العوائد النفطية لعبت دور متناقضا الى حدٍ ما في نمو الاقتصادي لاسيما في الدول النامية التي تفتقر الى بعض مقومات التنمية كجودة المؤسسات ونقص الخبرات الفنية والادارية.

هـ - تعد العوائد النفطية الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي اذ تستخدم هذا العوائد بشكل رشيد في مشاريع الاستثمارية و بني التحتية و تشجيع الانشطة الاقتصادية المحلية.

ان الواقع الاقتصادي يشير الى ان للعوائد النفطية دوراً كبير في النمو اقتصادات الدول المصدرة والمنتجة للنفط ، الا ان اعتماد اقتصادات الدول النفطية على الايرادات النفطية يجعلها عرضه للصدمات الخارجية بسبب تقلبات اسعارالنفط العالمية ،حيث ان اي عجز في هذه المنتجات او تغيير في اسعارها سينعكس سلبا على عمليات النمو الاقتصادي بصفةعامة ، ومستوى معيشة الافراد بصفة خاصة. **(الحجيمي و اخرون،٢٠٢٤:٦٦٤)**

ثانياً: النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيها

١- مفهوم وتعريف النمو الاقتصادي:

ان النمو الاقتصادي في مضمونه من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات لتحقيقها بمختلف انظمتهما الاقتصادية،ويتصف النمو الاقتصادي بكونه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة،كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، غالباً ما يحدث نوع من الخلط بين النمو والتنمية لوجود تقارب بين المفهومين لذلك يجب تحديد الفرق بين النمو والتنمية ،"فالنمو" مرتبط بالزيادة في الناتج المحلي الاجمالي او الدخل الوطني الحقيقي يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية ،كما أنه زيادة في كمية من السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين باستخدام عناصر الإنتاج في فترة طويلة الأجل وهو يحدث بشكل تلقائي مع مرورال زمن ، أما "التنمية" فهي مصطلح أوسع وأشمل من النمو تتضمن تغييرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والتغيير الهيكلي في جميع الانشطة الاقتصادية، وكما أنها زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي وتعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة واهتمام بنوعه السلع والخدمات المنتجة **(دخيل،٢٠٠٩: ٢٨)**، لذا وبالرغم من التفريق بين المفهومين فأنهما يقتربان من بعضهما، باعتبار ان النمو يتضمن بالأساس نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات مهمة ملموسة في الجوانب الاخرى، بينما تعني التنمية اضافة

الى نمو الناتج القومي حصول تغييرات مهمة و واسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، وفي التشريعات و الانظمة التي تحكم هذه المجالات **(خلف،٢٠٠٦: ١٧٨)**.

٢- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

في الواقع أن تحديد حجم النمو الاقتصادي أو حدوده في مكان وزمان معينين يتوقف على مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والثقافية...الخ، ومن أبرز العوامل ذات صلة أكثر بموضوع البحث (المتغيرات المستخدمة في الجانب التطبيقي) تلك العوامل الاتية:

أ- أسعار النفط وعوائده: ان العوائد النفطية هي المصدر الرئيس لتوليد الناتج المحلي الإجمالي او النمو الاقتصادي، ومن ضمنها سعر النفط له علاقة قوية بالنمو الاقتصادي خاصة في الدول التي يتسم اقتصادها بالاقتصادات الريعية **(الطائي والمكوصي،٢٠١٨: ٧٥١)**، وعلى العكس من ذلك هناك دول غنية بمواردها وثرواتها الطبيعية ولكنها لم تحقق سوى معدلات بطيئة من النمو، وهذا ما يدل على أن توفر الموارد الطبيعية في ظل غياب العوامل الاخرى لن يكون له أي أثر ايجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي **(جوارتيني واستروب،١٩٩٩، ٥٨٦)**.

ب- أسعار الصرف: على الرغم من بساطة تعريف سعر الصرف الذي يعبر عنه بعملية تبادل عملة الوطنية بعملة أخرى،ولكن ادى سعر الصرف دوراً كبيراً في عملية النمو الاقتصادي في الكثير من الدول خصوصاً في الدول الريعية التي تعتمد ايراداتها على الصادرات النفطية، لذا فان سعر الصرف من ادوات السياسة الاقتصادية الكلية باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي، و من ثم تحقيق النمو الاقتصادي**(خيرة و محمد،٢٠١٨: ٩٨)**.

ج- عدد السكان: ان الزيادة في عدد السكان تعد من العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي ولكن بالاتجاهين (السلبي و الايجابي)، الاتجاه الايجابي يتمثل في زيادة الايدي العاملة مما ادى الى انخفاض الاجور و بالتالي انخفاض التكاليف الكلية في العملية الانتاجية و تشجيع المنتجين و المستثمرين لزيادة نشاطاتهم الانتاجية و بالاخير ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي خصوصاً في الدول التي يتسم اقتصادها بمرونة عالية،اما الاتجاه السلبي فيعود الى الرأي السائد عند الاقتصاديين امثال (مالثوس و جوليان سايمون) بأن زيادة عدد السكان في البلدان الفقيرة، ستحرم رأس المال من الادخار و الاستثمار وانتشار انواع المرض، وهو ما يؤدي إلى الضرر في عملية النمو الاقتصادي**(بدر و محمد،٢٠١٩: ٥٧٨)**.

د- الحرب و الحصار الاقتصادي: إن الحرب و عدم الاستقرار السياسي والامني تؤثر في النمو الاقتصادي لأن الحرب و الأزمات السياسية و الامنية تؤدي إلى معدّلات منخفضة من الدخل و معدلات الادخار و تراكم رأسلمال و نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفيما ما يتعلق بقنوات التوزيع، فإنّ عدم الاستقرار السياسي يؤثر عكسياً في النمو من خلال خفض معدل نمو الإنتاجية في البلد،لذا يمكن القول هناك علاقة عكسية بين الحرب و عدم الاستقرار السياسي و عملية النمو الاقتصادي **(Veiga&Asien, 2013: p12)**، وعرف الحصار الاقتصادي بأنه جملة من الإجراءات التي تفرضها سلطات الاحتلال او منظمة الامم المتحدة على الدولة او الحكومة المعنية والتي يتم بموجبها الشلل الكلي أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية و ادى بدوره الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي خصوصاً في الدول التى يتسم اقتصادها بالانفتاح مع العالم الخارجي، لذا ان الحصار الاقتصادي الذي يفرض على بعض الدول يعد عاملاً من العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي نحو الانخفاض،خصوصاً في الدول التي تتسم بالاقتصاد المفتوح مع العالم الخارجي، كما شهد العراق خلال التسعينيات الماضية،بسبب فرض الحصار الاقتصادي، تدني مساهمة الانشطة الإنتاجية خصوصاً قطاع النفط و الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي**(زيني،٢٠٠٩: ٢٧٩)**.

هـ - فيروس كورونا: تأثرت الاقتصاد العالمي بشكل سلبي بانتشار فيروس كورونا، حيث تعطلت قطاعات الانتاج وارتفعت معدلات البطالة وتكبدت معظم القطاعات الاقتصادية العالمية خسائر بمليارات الدولارات وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي، وقد اشار البنك الدولي في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية: "لقد أحدثت الفيروس أزمة عالمية ليس لها مثيل ، علاوةً على خسائر بشرية هائلة ، أفضت إلى أشد ركودٍ شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية." وتنبَّأ التقرير بانكماش الاقتصاد العالمي وكذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل ليدفع بملايين من الناس في هوة الفقر المدقع **(صندوق النقد الدولي،٢٠٠٨: ٨)**

هناك جملة من العوامل المحددة الاخرى تؤثر في النمو الاقتصادي الا أن عدم الدخول في تفاصيلها نظراً لعدم استخدامها في الجانب التطبيقي.

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي للبحث

يسعى في هذا المبحث الى بناء النماذج القياسية وبيان مراحلها ثم قياس وتحليل اثر العوائد النفطية في الناتج المحلي الاجمالي والذي يتمثل النمو الاقتصادي في العراق خلال النقاط الاتية:

اولاً: مرحلة تحديد المتغيرات المستخدمة وتوصيف النماذج المعتمدة:

يستخدم هذا البحث النموذج الرئيسة لتتوافق وتحقيق أهداف البحث وإثبات فرضياتها وهي على النحو الآتي:

$$GDP_t = B_0 + B_1\, OIL.R_t - B_2\, EXCH_t + B_3 POP_t + U_t \ldots$$

إن الهدف من هذا النموذج هو تحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي عبر استخدام العوائد النفطية مع المتغيرات الاخرى حيث إن:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

OIL.R: العوائد النفطية

EXCH: المعدل السنوي لأسعار الصرف الموازي.

POP: عدد السكان

Bo : الحد الثابت.

$B_1 - B_3$: المعلمات.

U: الخطأ العشوائي / المتغيرات العشوائية.

t: الزمن (لبيانات السلاسل الزمنية).

لغرض تحقيق قياس اثر العوائد النفطية في الناتج المحلي الاجمالي،قام البحث بالاختبارات الاتية:

اولاً: الاختبارات نموذج الانحدار موضوع البحث:

من أجل قياس وتحليل دور العوائد النفطية في النمو الاقتصادي اعتمد على مجموعة من الاختبارات الاقتصادية والاحصائية و القياسية بالشكل الاتي:

١. الثبات و الاستقرار للبيانات و المتغيرات (Stationary test /Unit root test)

تعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات المهمة لتحديد مدى استقراريه لبيانات ومتغيرات السلاسل الزمنية، بما أن غالبية المتغيرات الاقتصادية والمالية غير مستقرة وتتغير مع الزمن. هناك اختبارات عديدة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات و استقرارية بيانات المتغيرات، الا ان (Augmented Dickey-Fuller) من بين الاختبارات الاكثر استخداما بسبب قوة و الموثوقية هذا الاختبار مقارنة بالاختبارات الاخرى **(Atil and Fellag, 2010: 229).** من أجل تأكيد مدى استقرار البيانات استخدم البحث اختبار (Augmented Dickey-Fuller)كما تبين نتائج التحليل في الجدول الاتي:

الجدول (١) نتائج اختبار الثبات والاستقرار للبيانات والمتغيرات للنموذج الانحدار

المتغيرات	Stationary
	Augmented Dickey-Fuller
	First difference (الفرق الاول)
	.Prob
	Constant
الناتج المحلي الاجمالي	0.0037
العوائد النفطية	0.0044
اسعار الصرف	٠,٠٣٩٦
عدد السكان	0.0195

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة(٢٠٠٥– ٢٠٢٣) وباستخدام برنامج E-views 9

يتبين من الجدول (١) ان كافة المتغيرات موضوع البحث بعد فحص في الفرق الاول فانها مستقرة عند مستوى المعنوية (٥٪) وهذا يعني انه يمكن ان نعتمد عليها في اجراء عملية التكامل المشترك و تقدير المعلمات و التنبؤ بمسار المتغيرات.

٢- اختبار تحليل الارتباط المتغيرات (Correlation):

ان اختبار الارتباط عبارة عن العلاقة القائمة بين متغيرين او اكثر قابلة للقياس ،والغرض الاساسي من هذا الاختبار نقطتان اساسيتان. الاولى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، الثاني تحديد حجم العلاقة بين متغيرات موضوع البحث **(Ligia,2015:56).** ونتائج هذا الاختيار توضح من خلال الجدول الاتي:

الجدول (٢) نتائج اختبار العلاقة والارتباط بين المتغيرات موضوع البحث

المتغيرات	الناتج المحلي الاجمالي	العوائد النفطية	أسعار الصرف	عدد السكان
الناتج المحلي الاجمالي	١	0.8425	-0.6235	0.9068
العوائد النفطية	0.8425	1	0.7150	0.5030
أسعار الصرف	-0.6235	0.7150	1	0.0516
عدد السكان	0.9068	0.5030	0.0516	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي،والبنك الدولي خلال المدة(٢٠٠٥– ٢٠٢٣) وباستخدام برنامج E-views 9

يتبين من الجدول (٢) النقاط التالية:

أ: ان الارتباط بين العوائد النفطية والناتج المحلي الاجمالي موجب، اي علاقة طردية قوية بين العوائد النفطية و الناتج المحلي الاجمالي لأن نتيجه الاختبار بلغت اكثر من (٨٤٪) ، قد يكون السبب يعود الى دور الذي تؤديه العوائد النفطية في الناتج المحلي الاجمالي والذي يتمثل من المكونات الرئيسة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في العراق.

ب: وفيما يخص الارتباط بين أسعار الصرف و الناتج المحلي الاجمالي فانه يستم بالعلاقة العكسية لأن نتائج الاختبارتشير الى اكثرمن (٦٢٪-) وهذا يعني كلما ارتفع الدينار مقابل الدولار ينعكس سلباً على الناتج المحلي الاجمالي، لأن في حالة ارتفاع سعر الصرف يزداد الطلب على السلع و الخدمات من الخارج لأن ثمنها رخيصاً مقارنة بالسلع و الخدمات المحلية وبالنتيجة ينخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي،ومن ناحية اخرى ان العوائد النفطية بالعملات الاجنبية(دولار) لذا اي ارتفاع في سعر الصرف العملة العراقية تشكل انخفاضاً في حجم ايرادات الناتج المحلي الاجمالي.

د: تشير الناتئج أن العلاقة بين عدد السكان و الناتج المحلي الاجمالي علاقة طردية قوية جداً،حيث بلغت قيمتها اكثر من (٩٠٪)،وهذا يعني كلما زاد عدد السكان أدى بدوره الى زيادة الطلب على السلع و الخدمات،وهذه الزيادة يشجع المستثمرين و المنتجين على زيادة انتاجهم و بالاخير تؤدي الى الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي،هذا بالاضافة الى أن زيادة عدد السكان تؤدي الى الزيادة في الأيدي العاملة وبفرض وجود فرص العمل المناسبة و الكافية ادى بدوره الى زيادة الانتاج و تحقيق الفائض الانتاجي و بالاخير ادى بدوره الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

٣- التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Co -Integration Analysis):

بعد التأكد من وجود الثبات والاستقرار في بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة وكذلك وجود الارتباط بين المتغيرات، يأتي اختبار آخر لمعرفة التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج، اذا كانت المتغيرات لا تتكامل تكاملا مشتركا يدل على عدم وجود علاقة طويلة الاجل ، ويقترح (**Johannsen**) احصائيتين لاختبار فرضية التكامل المشترك، حيث الاولى تعرف باختبار الاثر (Trace)حيث تختبر فرضية العدم القائلة بان عدد اشعة التكامل المشترك الوحيدة (K) اقل او يساوي العدد (r) مقابل الفرضية البديلة (r = k)، اما الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية العظمى(Maximum EigenValue) **(Juselius ,2006: 135).** وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول الاتي:

الجدول (٣) نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الانحدار

المتغيرات	Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)			Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigen value)		
	Trace Statistic	Critical Value	Prob.	Max-Eigen Statistic	Critical Value	Prob.
الناتج المحلي الاجمالي	**56.67037**	**40.17493**	**0.0005**	**26.48080**	**24.15921**	**0.0239**
العوائد النفطية	**30.18957**	**24.27596**	**0.0080**	**20.63991**	**17.79730**	**0.0182**
أسعار الصرف	**.54965١٣**	**12.32090**	**395٠0.**	**.54603١٢**	**11.22480**	**73٤0.0**
عدد السكان	**3621١.0٦**	**4.129906**	**0٠٣٢0.**	**.003621٦**	**4.129906**	**0٠٤٢0.**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة(٢٠٠٥– ٢٠٢٣) وباستخدام برنامج E-views 9

يتبين من الجدول (٣) أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج ذات تكامل مشترك عند مستوى المعنوية (٥٪)،وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة

٤- تقدير المعلمات وتحديد اثر قصيرة الاجل و طويلة الاجل (Short - Long Impact):

إن نتائج الاختبارات السابقة تبدو كاساس قوي ومنطقي لتقدير النموذج بشكل صحيح، من الضروري اختيار النموذج ذي تحقق المعنوية الاحصائية والقياسية، والملائم في الوقت نفسه للبيانات المتوفرة، والذي يعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (الحجم والإشارة) للمعلمات المقدرة، هناك نماذج عدة الا ان نموذج (ARDL) بين النماذج اكثر استخداماً لأنه نموذج حركي وله مزايا عديدة **(Rehman and Afzal,2003:48)**. لإيجاد اثر قصيرة و طويلة الاجل و نقطة التوازن نستعين بالجدول الاتي :

الجدول (٤) نتائج تقدير النموذج و اثر قصيرة الاجل و طويلة الاجل

المتغيرات	اثر قصيرة الاجل		CointEq (-1) نقطة التوازن		اثر طويلة الاجل		Bounds Test			
	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	F-statistic	Significance Level		
								I0 Bound	I1 Bound	Level
العوائد النفطية	٠,٧٢١٤	٠,٠٠٤٣	-١,٨٨٥٢	٠,٠٠١٤	٠,٦١٥٩	٠,٠١٤٢	٥,٥٤٦٩	٢,٤٥	٣,٥٢	٪١٠
أسعار الصرف	-١,٩٨١٥	٠,٠٠٤٤			-٠,٣٨٤٥	٠,٠٠١٥				
عدد السكان	٣,٩٣٩١	٠,٠٠٧٦			٢,١٣٢٢	٠,٠٠٠٠		٢,٨٦	٤,٠١	٪٥
فيروس كورونا	-٠.١٨٢٣	٠,٠١٩٥			-٠,٠٤٧٩	٠,٠٠٠١		٣,٧٤	٥,٠٦	٪١

AIC	S.S.R	S.E. of regression	Prob (F-statistic)	F-statistic	Adjusted R-squared	R-squared
-٦,٦١٥6	0.0202	0.0106	0.0019	0.9977	0.9997	0.9966

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة(٢٠٠٥ – ٢٠٢٣) وباستخدام برنامج E-views 9

يتبين من الجدول (٤) أن أثر المتغيرات المذكورة في الناتج المحلي الاجمالي معنوي عند مستوى (٥٪) و لكن في درجة ومستويات مختلفة سواءً في قصيرة الاجل او طويلة الاجل، وتتضح من الجدول النقاط الاتية:

أ: فيما يخص أثر العوائد النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير، اذ يرتفع بنسبة (١٪) فانه يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع بنسبة اكثر (٠,٧٢٪)، ولكن هذا التأثير في المدى الطويل سينخفض الى (٠,٦١٪)، وقد اثبتت هذا بانه فبالرغم من علاقة ارتباطية قوية بين العوائد النفطية و الناتج المحلي الاجمالي كما ذكرنا،الا انه لم يؤثر بنفس مستوى في عملية النمو الاقتصادي في العراق، قد يكون السبب يعود الى نقطتين اساسيتين:اولهما تخصيص غالبية العوائد النفطية في حقل النفقات الاستهلاكية في الموازنة العامة ، والثاني الفساد و التبذير في العوائد النفطية، حيث اكدت التقارير الاستقصائي الذي أجراه (فيرفاكس ميديا) و(هافينغتن بوست) الذي كشف عن آلاف الوثائق، ذكر بأنه خلال فترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) تحت غطاء عقود نفطية تهدر أكثر من نصف الريع النفطي في العراق والذي تقدر بـ(٨٠٠ مليار دولار).لذا نرى اثرها في عملية النمو الاقتصادي ليست بمستوى المطلوب.

ب: بالنسبة لأسعارالصرف، اذ ترتفع بنسبة (١٪) تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي نحو الانخفاض بنسبة (١,٩٨٪)،ولكن في المدى الطويل سينخفض تاثيرها في الناتج المحلي ،أي اذ ترتفع أسعار الصرف بنسبة (١٪) ستؤثر في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٠,٣٨٪) وهذا مؤشر يدل على الاستقرار النسبي في السياسية النقدية لدى البنك المركزي في المدى الطويل.

ج: فيمايخص أثر عدد السكان في الناتج المحلي الاجمالي فانه يتسم بتأثير كبير في المدى القصير اي اذ يرتفع عدد السكان بنسبة (١٪) يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع بنسبة (٣,٩٣٪)،ولكن هذا التاثير في المدى الطويل سينخفض الى (٢,١٣٪) قد يكون السبب يعود الى ادخال التكنلوجيا الجديدة في العملية الانتاجية التي تحل محل الأيدي العاملة جزئياً من جهة و تطور ثقافة المستهلك العراقي في المدى الطويل والذي سيؤدي الى انخفاض الطلب الكلي على السلع و الخدمات.

د: اما فيما يخص اثر المتغير الصورية (فيروس كورونا)فانها تتسم بتاثير سلبي في الناتج المحلي الاجمالي، ففي المدى القصير بنسبة (٠,١٨٪) ،ولكن في المدى الطويل سينخفض تأثيره ويبلغ بنسبة (٠,٠٤٧٪).

هـ: حسب نتائج اختبار منهج الحدود (**Bounds Test**) ان القيمة المحسوبة للـ(**F-statistic**) لجميع النموذج اكبر من اعلى القيمة الحرجة (الجدولية) (**Critical Value**) في مستويات (٥٪) فانها تشير الى وجود التكامل المشترك في الاجل الطويل.

و: فيما يخص نقطة التوازن ((CointEq(-1) فإن معامل تصحيح الخطأ يعبرعن سرعة التكيف من الاجل القصير الى الاجل الطويل، ويجب أن يكون سالباً و معنويا ليؤكد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة،يلاحظ من الجدول (٤) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ و البالغة (١,٨٨٥٢-) سالبة معنوية عند مستوى (٥٪)، وهذا يعني أن مقدار الفائض يقدر بـ(٠,٨٨٥٢) وبعبارة

اخرى فان مقدار(٠,٨٨٥٢) من خطأ الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً لوصول التوازن في الأجل الطويل و المدة المطلوبة لتصحيح الخلل يستغرق مايقارب اكثر من ستة اشهر ($\frac{1}{1.8852}$ = ٠,٥٣٠٥).

ز: ان معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفعة للنموذج بلغت قيمتهما اكثر من (٩٩٪) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع،والاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جدا، وهذا يعني أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج ضرورية و مهمة ، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج و حسن التقدير.

ط: قيمة (F) و بدلالة إحصائية (٠,٠٠١٩) وهي اقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة،ونلاحظ أن قيمة (Standard Error و SSR) عموماً قليلة و مقبولة (اذ قارننا مع النموذج OLS) وتشير الى صحة النوذج من الناحية الاحصائية من جهة اخرى.

ي: بالنسبة لـ(AIC) الذي عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر،وهو من المؤشرات الاحصائية المهمة،كلما كانت القيمة اقل كانت افضل،ومن خلال الجدول (٤) يتبين أن القيم المفقودة في النموذج قليلة (اذ قارننا مع النموذج OLS) وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المقدرة.

٥- فحص المشاكل القياسية (The Diagnostic Checking):

إن نتائج الاختبارات التشخيصية لمصداقية النموذج المقدر تظهر بالشكل الاتي:

الجدول (٥) اختبارات فحص المشاكل القياسية

The Diagnostic Checking				
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	التعدد الخطي Variance Inflation Factors	عدم التجانس التباين ARCH	التشخيص Ramsey RESET	عدم توزيع الطبيعي Jarque-Bera Histogram
٠,٤٣٨٦	من ١,٠٣٨ الى ٨,٦٦٤	٠,١٣٣١	٠,٨١٤٢	٠,٢٢٧٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (٢٠٠٥– ٢٠٢٣) وباستخدام برنامج E-views 9

يتبين من الجدول (٥) وبعد الاختبارات التشخيصية لمصداقية النموذج المقدرة، فانه بشكل عام ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية، وذلك دليل على حسن استخدامها وكذلك يسمح بإجراء عملية التنبؤ.

٦- استقراريه المعلمات و النماذج المقدرة (The Stability Test):

من أجل بيان مدى استقرار المعلمات المقدرة اعتمد على كل من الاختبارات (CUSUM , CUSUM SEQUARES) و النتائج تظهر في الاشكال الاتية:

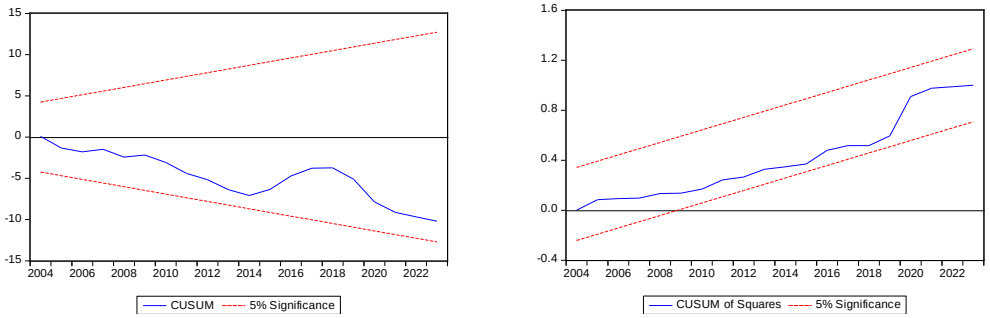

الشكل البياني (١) استقرارية المعلمات للنموذج الاقتصادي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (٢٠٠٥– ٢٠٢٣) وباستخدام برنامج E-views 9

من خلال الشكلين (١) يظهر أن المعلمات في النموذج المقدرة والمعتمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالمعلمات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقراريه المعلمات عند مستوى المعنوية (٥%) وهذه النتيجة تدعم إجراء عملية التنبؤ.

ثانياً: التنبؤ بمسار النمو الاقتصادي

التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية من الخطوة الاخيرة والمهمة في انجاز مراحل بناء النموذج القياسي، ولكي يسمح بأجراء عملية التنبؤ من الضروري على الاقل أن تكون النماذج المقدرة خالية من المشاكل القياسية وكذلك أن تكون المعلمات المقدرة مستقرة.
هناك عدة طروق ونماذج لأجراء عملية التنبؤ، الا ان البحث اعتمد على نموذج (ARIMA) ونتائج التحليل يمكن توضيحها من خلال الفقرتين الاتية:

١- اختبار الاداء التنبؤي للناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠٠٥- ٢٠٢٣):

يوضح هذا الاختبار هل كان النموذج الخاص بالناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٥- ٢٠٢٣) قابل للتنبؤ ام لا؟ ونتائج الاختبار تظهر بالشكل الاتي:

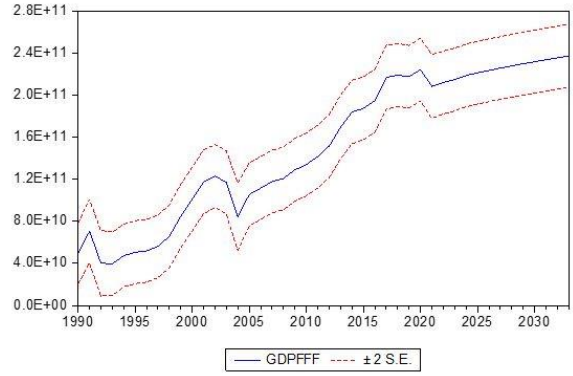

المؤشرات		المستوى
Root Mean Square Error		١,١٤
Mean Absolute Deviation		٧,٨٢
Mean Absolute Percentage Error		٤,٢٨
Theil Inequality Coefficient		٠,٠٣٢
Bias Proportion	٠,٠٠٤	
Variance Proportion	٠,٠١٢	
Covariance Proportion	٠,٨٩٢	

يتبين من الشكل (٢) ان نتائج الاخطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) كانت قيمتها (١,١٤ و ٧,٨٢ و ٤,٢٨) على التوالي، أي اكثر من الواحد الصحيح و اقل من العشرة، وكلما كان اقل دل على افضل الاداء التنبوئي،اما معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وهو افضل المؤشر الذي من خلاله يتبين أن عملية التنبؤ تتجه نحو المسار الصحيح ويساوى (٠,٠٣) وهو اقرب من الصفر، وكلما كان اقل و اقرب من الصفر كان افضل، وهذا يعني الاداء التنبؤي للنموذج كبير، اما فيما يخص اجزاءه الثلاثة التي تتكون من(Bias Proportion)و(Variance Proportion)و(Covariance Proportion) من خلال المؤشرات يتبين أن عملية التنبؤ تعمل على تقليل الاخطاء كانت قيمتها (٠,٠٠٤ و ٠,٠١٢ و ٠,٨٩٢) على التوالي، وهذا يدل على مصداقية وموثوقية النموذج المعتمد.

٢- التنبؤ بحجم الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠٢٤-٢٠٣٣):

بعد إجراء اختبار الاداء التنبؤي و اظهار قابلية النموذج لعملية التنبؤ،ومن خلال استخدام نموذج (ARIMA) يتبين أن حجم الناتج المحلي الاجمالي المتنبأ للسنوات(٢٠٢٤-٢٠٣٣) كالاتي:

الجدول (٦) التنبؤ بالناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠٢٤ -٢٠٣٣)

السنوات المتنبأ	الناتج المحلي الاجمالي المتنبأ (الارقام بالدولار)
٢٠٢٤	216720204504.69
٢٠٢٥	218913253772.86
٢٠٢٦	221040183459.18
٢٠٢٧	223102987043.32
٢٠٢٨	225103597902.29
٢٠٢٩	227043891122.55
٢٠٣٠	228925685257.44
٢٠٣١	230750744031.60
٢٠٣٢	232520777994.08
٢٠٣٣	234237446121.54
معدل النمو المركب	0.78%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة(٢٠٠٥– ٢٠٢٣) وباستخدام برنامج E-views 9

يتضح من الجدول (٦)، أن مسار الناتج المحلي الاجمالي المتنبأ يتجه نحو الارتفاع خلال عشر سنوات قادمة،وبمعدل النمو المركب (٠,٧٨٪) سوف يكون السبب يعود الى تأثير العوائد النفطية من جهة و الايرادات الداخلية من الانشطة الاقتصادية من جهة اخرى الذي سيؤديان بدورهما الى ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

الاستنتاجات

من خلال الوصف والتحليل السابق توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

١. من العوامل الرئيسية التي تؤثر في النمو الاقتصادي في العراق هي العوائد النفطية، ولكن على الرغم من الارتباط القوي بين العوائد النفطية والناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تأثيرها في النمو الاقتصادي يبدو محدودًا وكان (٠,٧٢٪)، ويرجع ذلك إلى تخصيص غالبية العوائد النفطية للإنفاق الاستهلاكي وسوء إدارة الموارد.
٢. تلعب أسعار الصرف دورًا مهمًا في التأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث يرتبط ارتفاع سعر الصرف بتقليل الناتج المحلي الإجمالي حيث تشير التقدير الى (١,٩٪-)، لأن هذا تأثير ادى الى تزايد الطلب على السلع والخدمات الأجنبية نتيجة لانخفاض الأسعار مقارنة بالسلع المحلية، ولكن هذا تأثير يتراجع في المدى الطويل الى (٠,٣٨٪ -) مما يشير إلى أن السياسة النقدية في العراق قد حسّنت من استقرار الدينار العراقي.
٣. تشير النتائج إلى اثر كبير لعدد السكان على الناتج المحلي الإجمالي و تأثيره اكثر مقارنةً بالمتغيرات اخرى حيث بلغت (٣,٩٪)، وهذا يشير الى اي زيادة في عدد السكان ادى الى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يعزز الناتج المحلي الاجمالي، كما يؤدي إلى زيادة في الأيدي العاملة، وبالتالي زيادة الإنتاج في حالة توفر فرص العمل المناسبة، ولكن في المدى الطويل، يكون التأثير أقل مما هو عليه في المدى القصير و ينخفض الى (٢,١٪)، ويرجع ذلك إلى تزايد استخدام التكنولوجيا التي قد تقلل من الاعتماد على الأيدي العاملة.
٤. تؤثر الناتج المحلي الإجمالي سلبًا بسبب الأزمات مثل جائحة كورونا، وهو تأثير يظهر بشكل واضح في المدى القصير، لكن تأثيره يقل في المدى الطويل، ما يعكس قدرة الاقتصاد على التعافي مع مرور الوقت.
٥. التنبؤ بمسار النمو الاقتصادي يعد خطوة مهمة لتوجيه السياسات الاقتصادية المستقبلية لذا نرى بان معدل النمو المركب خلال عشرة سنوات القادمة سيحقق (٠,٧٨٪) بالنظر إلى استقراريه المعلمات وصحة النماذج المقدرة، فإن التنبؤات المستقبلية يمكن أن تكون تزداد إذا تم تحسين إدارة العوائد النفطية وتنفيذ سياسات استثمارية تركز على تحقيق النمو المستدام.
٦. تشير النتائج إلى أن العوامل الاقتصادية الأساسية مثل العوائد النفطية وعدد السكان وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في العراق. ومع ذلك، توجد تحديات مثل تخصيص العوائد النفطية للنفقات الاستهلاكية والفساد المالي، التي تحد من الاستفادة الفعالة من هذه العوائد.

المقترحات

في ضوء الاستنتاجات السابقة يتم الاقتراح الاتي:

١. تحسين إدارة العوائد النفطية: يجب توجيه العوائد النفطية للاستثمار طويل الأجل بدلًا من النفقات الاستهلاكية، عبر إنشاء صندوق سيادي لدعم مشاريع التنمية المستدامة.
٢. استقرار اسعار الصرف: تعزيز استقرار الدينار العراقي من خلال سياسات نقدية فعالة، مثل التدخل في سوق الصرف وتعديل أسعار الفائدة لتحقيق استقرار طويل الأمد.
٣. تحفيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية: تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاعات متنوعة من خلال حوافز ضريبية وتسهيل الإجراءات القانونية لتجنب الاقتصاد العراقي من التقلبات.
٤. مكافحة الفساد المالي: تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية وتطبيق إصلاحات قانونية لمكافحة الفساد وزيادة فعالية الرقابة لضمان النمو الاقتصادي.
٥. مرونة في مواجهة الأزمات: تطوير سياسات اقتصادية مرنة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية، مثل الجائحة، مع تحسين البنية الصحية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي.
٦. تقييم وتعديل السياسات الاقتصادية: إجراء تقييم دوري للسياسات الاقتصادية وتعديلها بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية لضمان تحقيق النمو الاقتصادي في العراق.
٧. ضرورة سعي الحكومة العراقية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد المفرط على العائدات النفطية. بالإضافة إلى اتباع سياسات مالية ونقدية مدروسة لإدارة الإيرادات النفطية بشكل فعّال بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية

أ- الرسائل و الاطاريح الجامعية

١- **عبد الخضر، جنان .(1999)** .العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري في البلدان المنتجة للنفط .رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الكوفة، العراق.
٢- **قندوسي، طاوش .(2013)** .تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من ١٩٧٠ - ٢٠١٤) .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

٣- **محمد، زينب أحمد .(2014).** الأزمات المالية العالمية وأثرها على تمويل الموازنة العامة في العراق .رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

ب- المجلات والبحوث العلمية

١- الحجيمي، سهيلة عبدالزهرة، رشيد، مصطفى كامل، البيرماني، علي مهدي. (٢٠٢٤). تحليل العلاقة بين العوائد النفطية والدخل القومي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢. مجلة وارث العلمية، العدد خاص، رقم (٦)، جامعة وارث الأنبياء، العراق.
٢- الشمري، مايح شبيب، جياد، علي حمزة. (٢٠١٨). الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة ١٩٨٥-٢٠١٥). مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (٢٣)، السنة الثانية عشرة، العراق.
٣- الطائي، عبد الرحمن كريم عبد الرضا، المكوصي، رحمن حسن علي. (٢٠١٨). تحليل واقع العلاقة بين أسعار النفط العالية والنمو الاقتصادي في العراق (حالة دراسية للمدة ١٩٧٠ - ٢٠١٥). مجلة واسط، العدد (١٤)، العراق.
٤- الغالبي، كريم سالم حسين، موسى، ساجد سالم. (٢٠١٩). أثر العوائد النفطية على النمو الاقتصادي في العراق (دراسة قياسية للمدة(1970-2015)). مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٣٥)، رقم (٣٩)، جامعة البصرة، العراق.
٥- بدر، عبدالله محمود محمد، بدر صالح العبدي. (٢٠١٩). السكان ومعدلات النمو السكاني في المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية في ظل رؤية ٢٠٣٠. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد (٢١)، جامعة الأزهر، مصر.
٦- بلحاوي، حاتم كريم. (٢٠٢١). تحليل أثر العوائد النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٨) باستخدام نموذج فار. مجلة وارث العلمية، العدد خاص، رقم (٣)، جامعة وارث الأنبياء، العراق.
٧- جميل، كيلان أحمد، بختيار، صابر محمد. (٢٠٢٢). أثر تقلبات العوائد النفطية على معدلات التضخم في العراق (دراسة قياسية للمدة(1990-2019)). مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٥٧، العراق.
٨- خليل، إبراهيم عزالدين، محمود، حميد. (٢٠١٨). العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦). مجلة تكريت، المجلد ٤، العدد ٤٤، العراق.
٩- خيرة، محمد، شريفي، بن شاعة. (٢٠١٨). أثر تغييرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد ١٥، عدد (١)، الجزائر.
١٠-داود، تغريد داود سلمان. (٢٠١٦). أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي. مجلة جامعة بابل، مجلد ٢، العدد ٢٣، العراق.
١١-سعود، ضياء حسين، طالب، ريام علي، رشيد، أمل هادي. (٢٠٢٢). أثر التغيرات في أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩). مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق.
١٢-عبدالحميد، عبدالمطلب. (٢٠١٥). اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية. الدار الجامعية للنشر، مصر.
١٣-محمد، إيناس. (٢٠٢٣). أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠). مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد (٤)، العدد (٤)، العراق.
١٤-نشور، هيام فرغل. (٢٠١٢). العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠١-٢٠٠٨). مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٣١، المجلد ٨، العراق.

ج- الكتب العربية

١- **جوارتيني، جيمس، أستروب، ريتجارد .(2009).** الاقتصاد الكلي (ترجم: عبد الفتاح عبد الرحمان) .دار المريخ للنشر والتوزيع، عمان.
٢- **خلف، فليح حسن .(2006).** التنمية والتخطيط الاقتصادي .عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣- **دخيل، محمد حسن .(2009).** إشكالية تنمية اقتصادية متوازنة، دراسة مقارنة .منشورات حلب حقيقية، طبعة أولى، سوريا.
٤- **زيني، محمد علي .(2009).** الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل .دار الملاك للفنون والآداب والنشر، الطبعة الثالثة، بغداد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.

د- المواقع الكترونية

- صندوق النقد الدولي،(٢٠٢٠): تقرير افاق الاقتصاد العالمي،واشنطن،متوفر على الرابط التالي: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO
- البنك الدولي
- البنك المركزي العراقي

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1st: University Theses and Dissertations

1- Abdul Khader, Janan. (1999). The Relationship between Oil Revenues and Military Spending in Oil-Producing Countries. Master's Thesis Submitted to the College of Administration and Economics, University of Kufa, Kufa, Iraq.
2- Muhammad, Zainab Ahmed. (2014). Global Financial Crises and Their Impact on Financing the General Budget in Iraq. Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq.
3- Qandousi, Tawush. (2013). The Impact of Public Expenditures on Economic Growth (Case Study of Algeria from 1970 - 2014). PhD Thesis in Economic Sciences, Management Specialization, Abu Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria.

2nd: Journals and Scientific Research

1- Abdul Hamid, Abdul Muttalib. (2015). Petroleum Economics and Petroleum Pricing Policy. University House for Publishing, Egypt.
2- Al-Ghalbi, Karim Salem Hussein, Musa, Sajid Salem. (2019). The impact of oil revenues on economic growth in Iraq (an econometric study for the period (1970-2015)). Gulf Economic Journal, Issue (35), No. (39), University of Basra, Iraq.

3- Al-Hajimi, Suhaila Abdul Zahra, Rashid, Mustafa Kamel, Al-Birmani, Ali Mahdi. (2024). Analysis of the relationship between oil revenues and national income in Iraq for the period 2004-2022. Warith Scientific Journal, Special Issue, No. (6), Warith Al-Anbiya University, Iraq.
4- Al-Shammari, Mayeh Shabib, Jiad, Ali Hamza. (2018). The rentier reality and its effects on sustainable development indicators in Iraq (an econometric study for the period 1985-2015). Journal of the College of Education for Girls for Humanities, Issue (23), Twelfth Year, Iraq.
5- Al-Taie, Abdul Rahman Karim Abdul Redha, Al-Makousi, Rahman Hassan Ali. (2018). Analysis of the Reality of the Relationship between High Oil Prices and Economic Growth in Iraq (A Case Study for the Period 1970-2015). Wasit Journal, Issue (14), Iraq.
6- Badr, Abdullah Mahmoud Muhammad, Badr Saleh Al-Abdi. (2019). Population and population growth rates in the Kingdom of Saudi Arabia and their impact on development in light of Vision 2030. Scientific Journal of Faculties of Commerce Sector, Issue (21), Al-Azhar University, Egypt.
7- Balhawi, Hatem Karim. (2021). Analysis of the impact of oil revenues on the gross domestic product in Iraq for the period (2003 - 2018) using the VAR model. Warith Scientific Journal, Special Issue, No. (3), Warith Al-Anbiya University, Iraq.
8- Dawood, Taghreed Dawood Salman. (2016). The impact of oil revenues on the development of the Iraqi economy. Journal of the University of Babylon, Volume 2, Issue 23, Iraq.
9- Jamil, Kilan Ahmed, Bakhtiar, Saber Mohammed. (2022). The impact of oil revenue fluctuations on inflation rates in Iraq (An econometric study for the period (1990-2019)). Tikrit Journal of Economic Sciences, Volume 3, Issue 57, Iraq.
10- Khaira, Muhammad, Sharifi, Bin Sha'a. (2018). The impact of exchange rate changes on economic growth in Algeria. Journal of Applied Economics and Statistics, Volume 15, Issue (1), Algeria.
11- Khalil, Ibrahim Ezz El-Din, Mahmoud, Hamid. (2018). The relationship between oil revenues and the Iraqi federal general budget for the period (2004-2016). Tikrit Journal, Volume 4, Issue 44, Iraq.
12- Muhammad, Enas. (2023). The impact of oil price shocks on some economic variables in Iraq for the period (1990-2020). Journal of Business Economics, Volume (4), Issue (4), Iraq.
13- Nashour, Hiam Farghal. (2012). The Relationship between Oil Revenues and Government Spending in the Gulf Cooperation Council (2001-2008). Center for Arab Gulf Studies, University of Basra, Issue 31, Volume 8, Iraq.
14- Saud, Diaa Hussein, Talib, Riyam Ali, Rashid, Amal Hadi. (2022). The impact of changes in global oil prices on economic growth in Iraq for the period (2004-2019). Journal of Kut University College, Special Issue for the Research of the Fifth International Scientific Conference on Administrative and Economic Sciences, Iraq.

3rd: arabic Books

1- Dakhil, Muhammad Hassan. (2009). The Problem of Balanced Economic Development, A Comparative Study. Haqiqat Halab Publications, First Edition, Syria.
2- Gwartini, James, Astrup, Rittgard. (2009). Macroeconomics (translated by: Abdul Fattah Abdul Rahman). Dar Al-Marikh for Publishing and Distribution, Amman.
3- Khalaf, Falih Hassan. (2006). Development and Economic Planning. Modern World of Books for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
4- Zini, Muhammad Ali. (2009). The Iraqi Economy, Past, Present and Future Options. Dar Al-Malak for Arts, Literature and Publishing, Third Edition, Baghdad, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, UAE.

Fth: Websites

1- International Monetary Fund, (2020): World Economic Outlook Report, Washington, available at the following link: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO
2- The World Bank
3- Central Bank of Iraq

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- **Aljebory, Asam, Ali, Hassam Abas, Ali, Hider Ali A, & AlDulaimi, Hider Ali. (2021).** Econometric analysis of oil revenue effect on foreign reserves of the Iraqi economy 2003-2018. Academy of Entrepreneurship Journal, 27, 1528-2686.
2- **Juselius, Katarina. (2006).** The cointegrated VAR model: Methodology and applications. Oxford University Press.
3- **Prodan, Ligia. (2015).** Econometric analysis model of the correlation between final consumption and gross disposable income. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 5(3).
4- **Rehman, H. U., & Afzal, M. (2003).** The J curve phenomenon: An evidence from Pakistan. Pakistan Economic and Social Review, 41(1/2). Retrieved from http://www.jstor.org/stable/25825244
5- **Veiga, Francisco, & Asien, Ari. (2013).** How does political instability affect economic growth? European Journal of Political Economy, 29, Netherlands.